

كتاب موجّه إلى أعضاء مجلس الأمن

إن إفراغ الجنوب اللبناني من المظلة الدولية المتمثلة بوجود قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل)، التابعة للأمم المتحدة، لا يمكن مقارنته بمعزل عن الأسس القانونية والتاريخية التي أملت إنشاء هذه القوات أصلاً، ولا عن السياق الدولي الراهن الذي يعيد التأكيد على ضرورة وجودها. فتجديد ولاية اليونيفيل وتعزيز قدرتها على تنفيذ مهامها اليوم لا يمثلان استحداثاً لواقع جديد، بل عودةً إلى منطق الشرعية الدولية الذي كرّسه مجلس الأمن الدولي منذ عام ١٩٧٨.

لقد جاء إنشاء اليونيفيل وهي بعثة حفظ سلام دولية بموجب القرارين ٤٢٥ و ٤٢٦ الصادرين عام ١٩٧٨، عن مجلس الأمن في أعقاب الاجتياح الإسرائيلي للبنان في آذار/مارس ١٩٧٨، حيث واجه المجتمع الدولي حينها واقعاً تمثل في انتهاك سيادة دولة عضو في الأمم المتحدة، وما نتج عنه من تهديد مباشر للسلم والأمن الإقليميين. وعلى هذا الأساس، حدّد مجلس الأمن ثلاثة أهداف جوهرية لمهمة اليونيفيل: تأكيد انسحاب القوات الإسرائيلية، واستعادة السلم والأمن الدوليين، ومساعدة الحكومة اللبنانية على بسط سلطتها الفعلية على أراضيها.

وقد تعزّزت ولاية اليونيفيل ومهامها لاحقاً بموجب عدد من قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولا سيما القرار ١٧٠١، إضافة إلى سائر القرارات اللاحقة التي أكدت استمرار دورها وأهمية وجودها في حفظ الاستقرار والسلم والأمن في الجنوب اللبناني.

إن هذه الأهداف لم تفقد راهنتها، بل ازدادت إلحاحاً في ظل الظروف الحالية. فاستمرار الاعتداءات، ولو بصورة متقطعة، وغياب أي وقف فعلي لإطلاق النار، يعيدان إنتاج المخاطر ذاتها التي دفعت إلى إنشاء تلك القوة الأممية قبل أكثر من أربعة عقود. وعليه، فإن إنهاء مهام اليونيفيل في ظل هذه المعطيات لا يُعدّ تنفيذاً لمرحلة انتقالية مكتملة، بل انسحاباً من مسؤولية دولية لم تُستكمل أهدافها.

وفي هذا السياق، يكتسب الموقف الذي عبّر عنه ممثلو عدد من الدول المشاركة في هذه القوة، في أكثر من مناسبة، أهمية قانونية وسياسية خاصة، إذ دعوا صراحةً إلى إعادة النظر في إنهاء مهام اليونيفيل، مؤكدين أن الوضع في لبنان لا يزال يبعث على القلق، وأن ما يُوصف بوقف لإطلاق النار لا يتجاوز كونه خفضاً في وتيرة الأعمال العدائية. إن هذا التوصيف يتقاطع مع الفهم القانوني الدقيق لمفهوم وقف إطلاق النار، ويعزّز الحجة القائلة إن الظروف الموضوعية لإنهاء مهام اليونيفيل لم تتضح بعد.

إن دعوة هذه الدول، إلى جانب عدد من أعضاء مجلس الأمن، تتسجم مع مبدأ الوقاية الذي يشكّل أحد أعمدة عمل المجلس، إذ إن الإبقاء على قوات حفظ السلام في بيئة متوترة يُعدّ أداة أساسية لمنع التصعيد، ولا سيما في مناطق تشهد توازنات دقيقة واحتمالات مرتفعة للاحتكاك العسكري. ومن هذا المنطلق، فإن تجديد ولاية اليونيفيل وتعزيز قدرتها على تنفيذ مهامها يمثلان استجابة عقلانية ومسؤولة لواقع ميداني هشّ، بدلاً من تركه عرضةً لتطورات غير محسوبة.

٢/...

NAS

IM

H.N

AL

OS

F. H

AD

PY

NB

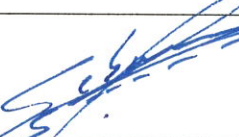
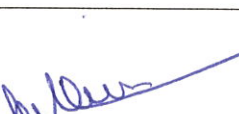
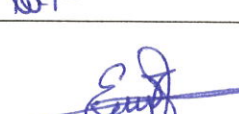
en

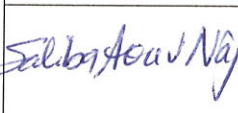
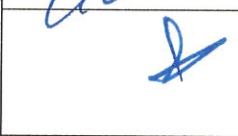
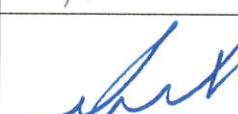
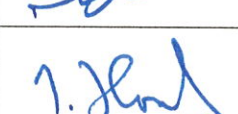
ND

ولا يمكن إغفال أن سحب هذه القوة، في ظل عدم تحقق الأهداف التي أنشئت من أجلها، قد يُفسّر على أنه تراجع عن الالتزامات التي قطعها مجلس الأمن على نفسه، ما ينعكس سلبيًا على مصداقية النظام الدولي برمته. فالقواعد التي أرسيت عام ١٩٧٨ لم تكن ظرفية، بل جاءت لتؤسس لآلية مبدئية لضبط النزاع إلى حين تحقيق الاستقرار الكامل، وهو ما لم يتحقق حتى الآن. وإن عدم الوصول إلى الأهداف المرجوة من هذه القوة الأممية، رغم مرور ما يقارب نصف قرن على إنشائها، لا يبرّر إنهاء مهامها، بل يوجب إعادة النظر في منح اليونيفيل صلاحيات إضافية تمكّنها من تنفيذ المهام التي أوكلها إليها مجلس الأمن.

إن الربط بين أسباب إنشاء اليونيفيل عام ١٩٧٨ والواقع الراهن يقود إلى نتيجة واضحة: إن إنهاء مهام اليونيفيل في هذه المرحلة يفترق إلى أي مبرر واقعي أو قانوني، في حين أن الدعوة إلى تجديد ولايتها وتعزيز قدرتها على تنفيذ مهامها، كما عبّرت عن ذلك الدول المشاركة فيها، تتسجم مع مبادئ الشرعية الدولية ومع المسؤولية الجماعية في حفظ السلم والأمن الدوليين. ومن هنا، فإن الإبقاء على قوة اليونيفيل في الجنوب اللبناني ليس خيارًا سياسيًا فحسب، بل ضرورة قانونية تفرضها استمرارية الأسباب التي أوجبت وجودها منذ إنشائها.

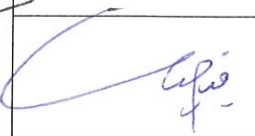
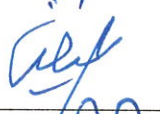
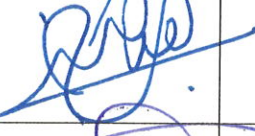
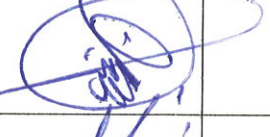
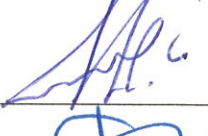
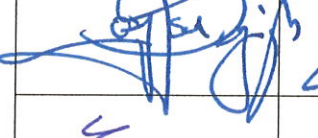
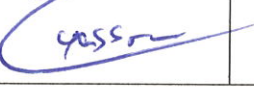
النواب الموقعون:

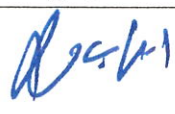
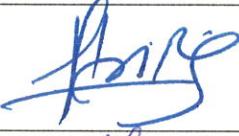
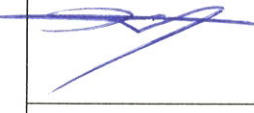
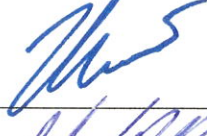
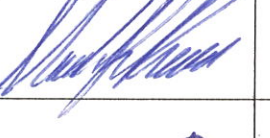
الاسم	التوقيع
فراس حداد	
بشار بجيل	
بشار بجيل	
سليم النعم	
نقولا صغاري	
ادكار طرابلسي	

الاسم	التوقيع
نجاة عون حليبا	
ميتال ص	
حليمه العنتري	
بدر يعقوبان	
احمد	
محمد الحداد	

الاسم	التوقيع
آية الله	
الشيخ ابو صعب	
ابراهيم بن هاشم	
وضوح صمد	
حيدر ناظر	
محمد مراد	
شربل صمد	
سنياء زراذير	
عبدان طرايب	
سليم عون	
محمد فواجر	
أيوب حميد	

الاسم	التوقيع
اسعد افندي	
جيمي جويو	
فرير البستاني	
لهي البستاني	
جورج عطا الله	
شربل كميل مارون	
دجاني حاتم	
عيلان ميلون	
بازلي	
ميرزا علي	
استر بنون	
دعنا عزالدي	

الاسم	التوقيع
فهد كراحي	
طه ناصي	
محمد كعبه	
أحمد الخمر	
جمال عبود	
أديب عبدالمسيح	
نخاري محمد زعبي	
إدريس محمد	
نور الدين	
نادر جابر	
نبيل الطايغ	
ياسر ياسر	

الاسم	التوقيع
ابراهيم	
ابراهيم كعبه	
الليلى جوده	
انور سرت	
وائل ايدفاي	
سبحان اي ربا	
عاجو جازار	
عبدالله الزبي	
محمد سيمان	
جميع كعبه	
غادي علامه	
مارك نو	
طسم طوق	

الاسم	التوقيع
هاري ابواخت	
ميشال الم	
حميد السيد	
عبدالرحمن	
علي عادل عريان	
نعم، هندي	
مبارك حسن	
فريد النازن	
علي فريس	
مالك خلف	

الاسم	التوقيع
وليد البشير	
الياس حنكي	
لبي البعل	
سليم الطايغ	
طوني مربية	
عبدالوديد	
اللواد مرفا ربي	
خفة النرام	
احمد - ستم	
عبد الكريم كباره	
احمد باقرادونيان	
نديم الجليل	
عائى اعلى طلاله	
بشير بري	